مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:27 عدد: 4 (رت 73) السنة: 2023

الأبنية النّادرة في القراءات الأربع الشاذّة
دراسة تحليلية في ضوء قوانين اللّغة والواقع الاستعمالي

The Seldom Constructions in the Four Anomalous Readings
An Analytical Scrutiny in Light of the Linguistic laws and the Factual Usage

جمال كويحل[1]
جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2– الجزائر
djamelkouihal@yahoo.com

تاريخ الوصول 2021/01/10 القبول 2023/05/02 النشر على الخط 2023/06/05
Received 10/01/2021 Accepted 02/05/2023 Published online 05/06/2023

ملخص:

اشتملت القراءات الأربع الشاذة الزائدة على العشر أبنية صرفية وصفها الباحثون اللغويون وعلماء القراءات في توجيههم لها بصفات كثيرة منها: النادرة والشاذة والمتروكة والمرذولة والمجهولة والقبيحة وغيرها كثير، مما يجعلنا نقف عندها قصد إظهارها، والتّدليل على صحّة صورها تحليلا واستنتاجا بما يوافق اللّغة تارة والواقع الاستعمالي تارة أخرى. وبعد التحليل اللغوي لها بيّنت النتائج أنّ هذه الأبنية التي عُدّت نادرة أو شاذة مقبولة من حيث مادتها وهيئتها لأنّها تجيزها قوانين اللّغة العربية في بعضها، ويفرضها الواقع الاستعمالي في البعض الآخر.

الكلمات المفتاحية: الأبنية النّادرة– القراءات الشاذّة– قوانين اللّغة– اللّهجات.

Abstract

There are morphological constructions appear in a striking form in the four anomalous Readings in excess of ten, they were labelled differently by linguists and scholars of Readings: rare, abnormal, abandoned, rejected, unknown, ugly are just few. which makes us stand there in order to highlight them and demonstrate the validity of their images in analysis and conclusion in accordance with the language at one time and the factual usage at other times, After his linguistic analysis the
findings of this investigation display that these constructions, which are referred to as rare or abnormal, are acceptable in terms of their material and form, because a list of them is accepted by the laws of Arabic language, and others are imposed by the factual usage.

Key words: rare formulas - irregular Readings - laws of language - dialects.

[1]– المؤلّف المراسل: كويحل جمال، البريد الإلكتروني: djamelkouihal@yahoo.com

1. مقدّمة:

واجهت اللهجات العربية في زمن نزول القرآن الكريم تحديات كبيرة من وجودها وديمومتها لأنّ القرآن معجِزَ في وحداته الصوتية ومتميز في صيغه الصرفية وفريد في تراكيبه النحوية لا يطاوله كلام البلغاء، ولا تدنو منه فصاحة الفصحاء، فبعدما كانت ترى العرب أنّه لا يوجد ما يضاهي لغاتها في جمال بلاغتها وقوة أساليبها أصبحت عاجزة أمام فصاحة القرآن وبلاغته في جميع مستوياته. فتوحّدت اللّهجات العربية طوعا وانصهرت في هذه اللّغة الجديدة، لكنّها بقيت تحافظ على بعض التعابير الشفوية بما يتوافق وتنشئة جهازها النطقي التي نلاحظها في الواقع الاستعمالي لها، والتي لم تتمكّن من التخلّص منها كونها اعتدّت بها، ولأنّها كذلك تمثل جزءً من ثقافتها وعنوانا لبيئتها اللّغوية فبقيت تردّدها حتى في قراءة بعض ألفاظ القرآن الكريم ممّا وصفها الباحثون اللغويون وعلماء القراءات في توجيههم لها بصفات كثيرة منها: النادرة والشاذة والمتروكة والمرذولة والمجهولة والقبيحة وغيرها كثير. وفي الحقيقة أنّ وصف بعض ما نطقت به العرب في قراءاتها للقرآن الكريم بهذه الأوصاف ليس من أجل الحطّ من قيمتها اللّغوية رغم وجود ما يبرّرها في الواقع الاستعمالي، وإنّما لخروجها عن قوانين اللغة الصوت– صرفية من جهة، وعن شروط القراءة الصحيحة من جهة أخرى.

إنّ ظهور هذه الصيغ النّادرة في القراءات الأربع الشاذّة يعود إلى التنوّع القائم بين اللّهجات العربية الشفوية الشائعة في الوسط المجتمعي التي ينتمي إليه القرّاء الأربعة بالشاذ وبين اللّغة الفصيحة المكتوبة التي نزل بها القرآن الكريم، ولهذه التنوّعات اللهجية التي تمسّك بها أهلها، والتي لم يتمكّنوا من الاستغناء عنها لذلك أنزل الله القرآن —كما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث له – على سبعة أحرف تيسيرا وتخفيفا على هذه الأمّة، ولرفع الحرج على ما تعوّدت عليه ألسنتهم. قال ابن قتيبة: "لو أنّ كلّ فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا لاشتدّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكّنه إلاّ بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للّسان وقطع للعادة فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متّسعا في اللغات ومتصرّفا في الحركات... "[1]

واللّغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية؛ لأن هذه الصيغ تصلح أن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود اللّغوية بين الكلمات المستعملة في القراءات الأربع الشاذة بين المنجز الاجتماعي الذي يعبر عن لغة من لغات العرب مال إليها القارئ وبين ما يجب أن تكون عليه الصيغة المفترضة من قبل قوانين اللغة ونظمها ووظائفها ومكوناتها.

[1] – أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، مصر، 1373هـ، 1954م، ص:30.

2.القراءات الأربع الشاذة:

إنّها القراءات المعروفة اليوم بشهرة شذوذها والمصنفة ضمن القراءات الأربع الزائدة على العشر، ورغم الاعتراض عليها في الصلوات فهي من القراءات المقبولة في أوجهها اللّغوية إذا سلمنا برأي محققي القراءات كابن الجزري، ومكّي بن أبي طالب، وما أقرّه الباحثون في القرآن وما تعلق به. كيف لا وهي الّتي عُرفت عمّن اشتهروا بالصدق والأمانة، والعلم بالقرآن وأحرفه وممّن كانوا متضلّعين في شتى علوم العربية، فالحسن البصري(ت: 110ه) كان بحرا في العربية، وعالما كبيرا، وابن محيصن المكي(ت: 123ه) من كبار علماء القراءات، والأعمش الكوفي(ت: 148ه) كان يُلقب بالمصحف، واليزيدي البصري (ت:202ه) كان عالما في اللّغة والنحو والشعر، وهم من الطبقات التي قُبلت خياراتهما.

وقد خصّ الباحث هذهَ القراءات كمادة للدراسة دون غيرها لأنّ أصحابها يمثّلون مدارس قرائية مختلفة تعبر عن تنوعات قرائية لها ما يبرّرها من وجوه اللّغة العربية باتّفاق جمهور العلماء قديما وحديثا، فهي بحق من أغنى مأثورات التراث بالمادّة اللّغوية، وأنّ القضايا الصوتية والصرفية والنحوية الّتي عرفتها والتيّ عُدّت شاذة لها ما يبررها من قوانين اللغة من جهة والواقع الاستعمالي من جهة أخرى، لقد استعان بها العلماء بجميع اتجاهاتهم لدعم بعض ما ذهبوا إليه من آرائهم وتوجيهاتهم ولا خلاف بينهم في ذلك، فهي في مستوى المشهور من حيث الفصاحة، بل أقوى من كلام العرب الذي لا سند له في النظر فيها، والاستدلال بها في اشتقاق القواعد والأصول والقياس عليه. قال السيوطي:" وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه..."[1] .

3. الأبنية النّادرة في الأسماء:

1.3. أبنية الثلاثي المجرد: بذل علماء اللّغة جهودا كبيرة من أجل رصْدِ أبنية الأسماء وتصنيفها، ووضْع أبوابٍ لها وفق الأبنية القياسية والأبنية السماعية، وربطوها بالمعنى تارة، وبالتجريد واللّزوم تارة أخرى، ومن بين أقسام أبنية الاسم: الثلاثي المجرّد، وهو ما كانت جميع حروفه الثلاثة أصلية، وقد جعله علماء اللّغة اثني عشر بناء، وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة اللّغة العربية، فالفاء لا بدّ أن تكون متحرّكة، حيث يتعاور عليها الفتح، أو الكسر، أو الضم، فيكون لها ثلاثة أحوال، واللاّم حرف إعراب، والعين إمّا أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحرّكة بإحدى الحركات الثلاثة:(الفتحة والضمة والكسرة)، فيكون لهال أربعة أحوال، وبهذا تصبح اثني عشر بناءً، وهي: فَعْل نحو: سَهْم، وفِعْل نحو: حِمْل، وفُعْل نحو: قُفْل، وفَعَل نحو: قَمَر، وفَعِل نحو: حَذِر، وفَعُل نحو: عَضُد،

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:2، 2003م، ج:1، ص:420.

وفُعَل نحو: حُطَم، وفُعُل نحو: عُنُق، وفِعَل نحو: عِنَب، فِعِل نحو: إِبِل، فُعِل دُئِل:(اسم لدويبة)، فِعُل نحو: حِبُك [1]. وقد أشار علماء اللّغة إلى بروز بعض الأبنية ترفضها قوانين اللّغة العربية غير أنّها جائزة في الاستعمال من خلال القراءات الأربع الشاذة، وراحوا يصفونها بالمرفوضة، والمتروكة، والشاذة، والنادرة من بينها:

– **بناء** :(**فِعُل**): مكسور الفاء مضموم العين. قرأ الحسن – بخلاف عنه– قوله تعالى:((وَالسَّمَاءِ ذَاتِ **الحُبُكِ**)) - الذاريات:7-، بكسر الحاء: (**الحِبُكِ**) على وزن:(**فِعُل**).

وقف علماء اللّغة والقراءات من هذا البناء مواقف متعددة الأوجه. قال ابن جني:" وأما (**الحِبُك**) بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهوا؛ وذلك أنّه ليس في كلامهم فِعُل أصلا، بكسر الفاء، وضم العين. وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلا والبتّة. أو لعلّ الّذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضم. فكأنّه كسر الحاء يريد (الحِبِك)، وأدركه ضم الباء على صورة (الحُبُك)...فجمع بين أوّل اللّفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى"[2]، وقال ابن عطية:" وهي لغة شاذّة غير متوجهة، وكأنّه أراد كسرها ثمّ توهّم (الحِبك) قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضمّ الباء، وهذا على تداخل اللّغات وليس في كلام العرب هذا البناء"[3]. وأما أبو حيان فقد حاول أن يجد لها تعليلا أكثر علمية من الآخرين حيث قال:" والأحسن عندي أن تكون ممّا أتبع فيه حركة الحاء لحركة (ذاتِ) في الكسر، ولم يعتدّ باللاّم الساكنة، لأنّ الساكن حاجز غير حصين"[4].

نلاحظ ممّا سبق ذكره من أقوال العلماء أنّهم قد أقرّوا صراحة أو تلميحا بوجود بناء(**فِعُل**) مكسور الفاء مضموم العين في أبنية الأسماء الثلاثية المجردة حسب ما تقتضيه القسمة العقلية، غير أنهم أهملوه لأسباب صوتية؛ حيث يتعسّر عليهم الانتقال من الكسر وهو ثقيل إلى الضمّ وهو أثقل منه فنفروا منه، والعرب تطلب في البناء الثلاثي الخفة. وأمّا في الاستعمال فقد أجازته قراءة الحسن البصري إمّا على التداخل، وإمّا على الإتباع، إلاّ أنه قليل غير مطّرد لم يأتِ إلاّ في:(**الحِبُك**).

---

[1] – ينظر: أبو الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 1996م، ص:51.

[2] – أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1419هـ، 1998م، ج:2، ص:337.

[3] – أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية،بيروت، ط:1، 1422هـ، 2001م، ج:5، ص:172.

[4] – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، تح: أحمد عادل عبد الوجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1413هـ، 1993م، ج:8، ص:133.

– **بناء: (فَعْل)**: بفتح الفاء بدلا من بضمها. **قرأ** ابن محيصن بخلاف عنه قوله تعالى:((وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى **مُكْثٍ** وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً))- الإسراء: 106- . بفتح الميم (**مَكْثٍ**) على (**فَعْل**).

أجاز علماء اللّغة فتح فاء كلمة: (**مَكْثٍ**) على بناء:(**فَعْل**) على لغة. فقد رأى النحاس فيها أوجها كثيرة منها:(مُكُث) بضم الميم والكاف، و:(مَكَث) بفتح الميم والكاف، و:(مَكْث، ومِكْث) بفتح الميم وكسرها مع سكون الكاف. وكلّها تحمل معنى واحدا: على ترسّل[1]. وقال العكبري: "والمكث بالضم والفتح لغتان، وقد قُرئَ بهما، وفيه لغة أخرى كسر الميم"[2].

– **بناء: (فِعْل)**: بكسر الفاء بدلا من فتحها. قرأ الحسن قوله تعالى:((قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ**الْحَجِّ**))- 189-، بكسر الحاء: (**الْحِجِّ**) -هنا وفي جميع القرآن- على بناء: (**فِعْل**)، وهي لغة نجد.

يرى علماء اللغة أن كسر الحاء لغة من لغات العرب، وهو مصدر كالمفتوح. قال النحاس:" وأهل نجد يقولون الحِجّ بكسر الحاء"[3]. وقال ابن خالويه:" وهما لغتان الفتح لأهل الحجاز وبني أسد، والكسر لغة أهل نجد"[4]. وقال العكبري:" بفتح الحاء وكسرها، وهما لغتان"[5].

– **بناء:(فُعْل وفَعَل)**: بضم الفاء تارة وفتحها تارة أخرى. قرأ الحسن والأعمش قوله تعالى:((ذَلِكَ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ **قَوْلَ** الْحَقِّ))- مريم: 34-، حيث ضمّ الحسن القاف:(**قُولَ**)، وفتحها الأعمش بعدها ألف ورفع اللام:(**قَالُ**) على أنهما مصدران.

أجاز علماء اللّغة القراءة بهذين البناءين:(فُعْل- فَعَل) على أنّهما مصدران من الثلاثي المجرد (فَعَل)، وإن كان الأصل في بناء مصدره في الفعل:(قَال) أن يكون على:(قَوْل) بوزن: (فَعْل)، لكنّهما خالفاه على لغة من لغات العرب، ونظائره: الرَّهْب والرُّهْب والرَّهَب. قال ابن خالويه: " يُقال: قلتَ قَوْلاً ، وقِيلاً ، وقَالاً ، وقُولاً ، وَقَوْلةً كل ذلك مصادر"[6]. أما العكبري فقد خالف من سبقوه في بعض أوجه هذه المسألة حيث يرى أنّ القراءة بالألف بين القاف واللام اسم للمصدر وبالواو مصدر كالرُّوح وهي لغة فيه[7].

---

[1] – ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط:3، 1409هـ، 1988م، ج:2، ص:444.

[2] – أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تح: الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م، ص:393.

[3] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ج:1، ص:291.

[4] – أبو عبد الله بن خالويه بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط:2، 1399هـ، 1979م، ص:170.

[5] – أبو البقاء العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تح:محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1417هـ، 1996م. ج:1، ص:236.

[6] – أبو عبد الله بن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عالم الكتب، بيروت، لبنان (د-ت)، ص:87.

[7] – ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:50، وإملاء ما من به الرحمن ص:410.

ذكرت كتب اللّغة أنّه لا خلاف بين العلماء في أنّ أبنية مصادر غير الثلاثي يصحّ القياس عليها، وهي كثيرة، وأغلبها مطّردة في القياس[1]، لكن الخلاف الذي ذكرته يكمن في أبنية المصادر الثلاثية حيث اتّسع الخلاف بين النحاة حولها من حيث القياس والسماع، ومردّ ذلك يعود إلى كثرة هذه الأبنية، وغلبتها[2] في اللّسان العربيّ.

وقد أدّى الخلاف في القول بالقياسية والسماعية إلى انقسام العلماء وتعدّد مذاهبهم وتنوّع عللهم لها –فيما أرى– إلى ثلاثة أقسام:

قسم يقول بسماعها في بعضها وبقياسها في بعضها الآخر، وقسم آخر يقول بقياسها مطلقا مع وجود السماع، وقسم ثالث يرى أنّها لا تدرك إلاّ بالسّماع ولا يجوز إجراء القياس فيها. فهذا سيبويه يشير إلى أنّ لمصادر الثلاثي أبنية قياسية وأخرى سماعية[3]. أمّا المبرد فقد جعلها سماعية لا يحكمها قياس، و"ذلك أنّ مجازها مجازُ الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس"[4]. في حين رجّح ابن جنّي السّماع على القياس إذا نطقت به العرب كذلك، حيث قال:" واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"[5].

ومهما يكن من اختلاف بين علماء اللّغة العربية حول أبنية مصادر الثلاثي من حيث السّماع والقياس، فإنّ الذي أميل إليه من خلال تتبّعي لأبنية مصادر الثلاثي الواردة في القراءات الأربع الشاذة السابقة أنّها جائزة من حيث الواقع الاستعمالي لضوابط لغوية ذكرها العلماء يمكننا إيجازها فيما يأتي:

1-(**فَعْل**): أجازته من حيث السّماع في (مَكْث) على لغة من لغات العرب. والأغلب في (الفَعْل) أنّه مصدر أصلي وحقيقي، وبجانب ذلك أنّه مقيس في المتعدّي، سماعي في اللاّزم.

2- **فِعْل**: أجازته من حيث السّماع في المصدر: (حِجّ) بكسر الفاء كذَكَر ذِكْرا على لغة نجد. والأغلب فيه أنّه مقيس في المتعدّي بفتحها.

3- **فُعْل** و **فَعَل**: أجازتهما من حيث السّماع في المصدرين:(قُول) و(قَالُ) على لغة من لغات العرب، ونظائرها: الرُّهْب والرَّهَب. والأغلب في (الفَعَل) أنّه مقيس في اللاّزم مكسور العين كفرِح فَرَحا، وحوِل حَوَلا. و(الفُعْل) مقيس في مضموم العين كحسُن حُسْنا.

---

[1] – ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:50، وإملاء ما من به الرحمن ص:410.

[2] – ينظر: ابن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر(د–ت)، ج:6، ص:43، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م، ج:1، ص:151.

[3] – ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:5، 1430هـ، 2009م، ج:4، ص:5– 9.

[4] – أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ، 1994م، ج:2، ص:122.

[5] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د– ت)، ج:1، ص:125.

2.3. أبنية الثلاثي المزيد:

– **بناء (فُعَّال)**: قرأ الأعمش قوله تعالى:((فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا **وَقِثَّائِهَا**)) –البقرة:61–، بضم القاف:(**قُثَّائِهَا**)، على لغة تميم وبعض بني أسد[1].

قال الزجاج: " في القثَّاء لغتان، يقال القُثَّاءُ والقِثَّاء يا هذا، وقد قرأ بعضهم قُثّائها بالضم، والأجود الأكثر وقِثَّائها بالكسر"[2]، والضم والكسر لغتان مسموعتان. قال ابن جنّي:" القُثَّاء حسن الطريقة، وذلك أنّه من النوابت، وقد كثُر عنهم في هذه النّوابت الفُعّال كالزُّبّاد والقُلاّم والعُلاّم والثُّفاء"[3].

تناول علماء اللّغة أبنية الاسم الثلاثي المزيد بالبحث والدراسة، ووضعوا لها تصانيف وأبوابا كما فعلوا مع الثلاثي المجرد، وتحدّثوا عن أنواعها والغرض منها، وذكروا الأحرف الّتي تزاد، وأحصوا صيغ المزيد من الأسماء إحصاء تامّا، وكلمّا تقدّمت السنون إلاّ وازدادت الدراسات في هذا المجال.

وقد رأى الصّرفيون أنّ الثلاثي المزيد هو ما لحقته زيادة واحدة، أو زيادتان، أو ثلاث، أو أربع فيصير بذلك على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد، قال الزمخشري:" والزيادة تكون واحدة واثنتين وثلاثا وأربعا، ومواقعها أربع ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو أن تكون مفترقة مجتمعة"[4]. والزيادة فيه إمّا أن تكون بتكرير أصل من أصوله أو بزيادة أحد حروف الزيادة المجموعة في قولهم: (سألتمونيها). قال ابن السراج:" وهي الأسماء ذوات الزيادة، وهي على ضربين: أحدهما الزيادة فيه تكرير حرف من الأصل، وهو الأقل...والآخر زيادته ليست منه، وهي من الحروف الزوائد، وهو الكثير"[5].

كما توصّل علماء الصّرف إلى نتيجة مفادها أنّ أبنية الثّلاثي المزيد كثيرة، لا يمكنك أنْ تحصيها، وإذا أردت معرفتها لابدّ لك من العودة إلى مصادرها. ولهذا لا يمكننا الحديث عنها هنا بالتفصيل، لأنّ إحصاءها ليس هدفنا في هذا المقام، وإنّما هدفنا هو معرفة ما هي أنواع أبنية الثلاثي المزيد التي حقّقتها وأجازتها القراءات الأربعة الشاذة للوقوف على حقيقتها وضوابطها.

إنّ من بين أبنية الثلاثي المزيد الّتي وقف عندها الصّرفيون بالدراسة والإحصاء بناء:(**فُعَّال**) بضم الفاء والعين مشدّدة. وهو بناء لحقته زيادتان، زيادة في تضعيف أصل من أصوله وهي العين، وزيادة بأحد حروف الزيادة وهي الألف. ويكون هذا البناء في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: خُطَّاف، وكُلاَّب، ونُسَّاف، وخُشّاء. والصفات نحو: حُسَّان، وعُوّار، وكُرَّام[6]، أمّا:(قثّائها) فلا تكون إلاّ

[1] – عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتزيع، دمشق، سوريا، ط:1، 1422هـ، 2002م، ج:1، ص: 112.

[2] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1804هـ، 1988م، ج:1، ص:143.

[3] – ابن جني، المحتسب ج:1، ص:170. الزبّاد: نبت. القلاّم: ضرب من الحمض. العلاّم: الحنّاء.الثّفاء:الخردل.

[4] – المفصل في علوم العربية، الزمخشري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2006م، ص: 207.

[5] – أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان(د– ت)، ج:3، ص:179، 180.

[6] – ينظر: الكتاب، سيبويه ج:4، ص:257، و ابن عصفور، الممتع في التصريف ص:74، وجلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط:3(د–ت)، ج:2، ص:8.

مكسورة القاف على بناء:(فِعّال) مكسور الفاء، هو المشهور عند علماء الصّرف[1]، غير أنّ القراءات الأربع الشاذة عرفت هذا الاسم:(قثّائها)، ولكن بضم القاف وهو مخالف لما ذكره علماء الصّرف في بنائه، حيث وجدناها أجازته استعمالا من خلال قراءة الحسن السابقة:(**قُثَّائِهَا**) بضم القاف على:(فُعّال)، على لغة تميم وبعض بني أسد، وذلك تشبيها له ببناء النّوابت ك: الرمّان، والزبّاد، والقلاّم، والعلاّم التي تكثر عندهم على بناء:(الفُعّال).

– **بناء:فَيْعَال**: قرأ الأعمش قوله تعالى:((اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ **الْقَيُّومُ**))-آل عمران:2-، بكسر القاف وياء مفتوحة مشدّدة وألف بعدها:(**القِيَّام**) على بناء:(**الفَيْعَال**).

يرى علماء اللّغة أنّ بناء: (فَيْعال) هو من أبنية الثلاثي المزيد جاءت زيادته بالياء بين الفاء والعين وبالألف بين العين واللام. ويقع في الأسماء نحو: الخَيْتَام، والشَّيْطان، كما يقع في الصفة نحو: البَيْطَار، والغَيْدَاق، والقيّام. يرى ابن جنّي أنّ: (القيَّام) صفة على وزن: (فيْعَال)؛ لأنّ الله هو القيم على كلّ نفس، وأصله القيْوَام فلمّا التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، فصارت: (القيَّام)، ومثلها:(ديَّار) وأصلها :(ديْوار) على وزن: (فيْعال) [2]، والحجازيون أكثر قولا بهذا البناء وهو الغالب على منطقهم في ذوات الثلاثة من الياء والواو وهي ظاهرة مطّردة عندهم، معروفة بالمعاقبة الحجازية. من هنا يمكن القول: إنّ الواقع الاستعمالي المرتبط باللهجات العربية أجاز هذا البناء (القيَّام) على (الفيْعال) وليس على فعّال الذي تقره القوانين الصرفية.

– **بناء: (مَفْعُل(ة))**: قرأ الحسن البصري وابن محيصن المكي قوله تعالى:((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى **مَيْسَرَةٍ**))- البقرة: 280-، (**مَيْسُرَةٍ**)، بضم السين على وزن: (**مَفْعُلة**) على لغة هذيل والحجاز. وهو بناء قليل في الأسماء[3].

يرى علماء اللّغة أنّ بناء (**مَفْعُلة**) بضم العين وإنْ كان مخالفا للقياس فهو جائز في الواقع الاستعمالي لوجود نظائره في كلام العرب لكنّه قليل شاذّ كالمسرُقة والمقبُرة والمشرُبة. قال النحاس: "و(مَيْسُرة) وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذّ لا يوجد في كلام العرب مَفْعُلة إلاّ حروف معدودة شاذّة"[4].

– **بناء:(فُعُلان)**: بضم الفاء والعين. قرأ الأعمش قوله تعالى:((يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ **وَرِضْوَانٍ**))- التوبة:21-، بضم الراء والضاد: (**رُضُوَانٍ**)[5].

---

[1] – ينظر: أبو القاسم علي بن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح:أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.ص:180، وابن عصفور، الممتع في التصريف ص: 74، و السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية ج:2، ص:19.

[2] – سيبويه، الكتاب ج:4، ص:260، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج:6، ص:130، و السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية ج:2، ص:18.

[3] – ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز ج:1، ص:377، وأبو حيان، البحر المحيط ج:2، ص:355.

[4] – النحاس، إعراب القرآن ج:1، ص:343.

[5] – عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج:3، ص: 361.

توصّل الصّرفيون أنّ بناء: (**فعلان**) هو من أبنية الثلاثي المزيد بالألف والنون بعد لامه، وأنّه يأتي على عدّة أوجه: **أحدها**: أنْ يكون مفتوح الفاء، ساكن العين:(**فَعْلان**)، ويكون في الأسماء نحو: مَرْجان، سَعْران. وفي الصفات نحو: عَطْشَان، غَضْبان. **ثانيها**: أنْ يكون مضموم الفاء ساكن العين: (**فُعْلان**)، ويكون في الأسماء نحو: ذُبْيان، عُثْمان. وفي الصفات نحو: عُريان. **ثالثها**: أن يكون مكسور الفاء ساكن العين:(فِعْلان)، ولا يكون إلاّ في الأسماء نحو: ضِبْعان(ذكر الضباع)، سِرحان. **رابعها**: أنْ يكون مفتوح الفاء والعين:(**فَعَلان**)، ويكون في الأسماء نحو: وَرَشان(طائر يشبه الحمام). وفي الصفات نحو: قَطَوان(الذي يقارب في خطوه مع النشاط). **خامسها**: أنْ يكون مفتوح الفاء، مكسور العين:(فَعِلان)، ولم يجئ إلاّ في الأسماء نحو: قَطِران. **سادسها**: أنْ يكون مفتوح الفاء، مضموم العين:(**فَعُلان**)، ولم يجئ أيضا إلاّ في الأسماء نحو: سَبُعان(اسم موضع). **سابعها**: أنْ يكون مضموم الفاء، والعين:(**فُعُلان**)، ولم يجئ أيضا إلاّ في الأسماء نحو: سُلُطان[1].

وقراءة الأعمش (**رُضُوَانٍ**) بضم الفاء على (فُعُلان) تندرج تحت الوجه السابع وهو بناء يجيزه الواقع الاستعمالي لوجود نظائره في لسان العرب إلاّ أنّه قليل لم يأت إلاّ في الأسماء. قال سيبويه:" ولا نعلم في الكلام فِعِلان ولا فِعُلان، ولا شيئا من هذا النحو لم نذكره، ولكنّه قد جاء (فُعُلان) وهو قليل، قالوا السُّلُطان، وهو اسم"[2]، وقال أبو حيان:" وينبغي أن يجوز، فقد قالت العرب سُلُطان بضم اللاّم، وأورده التصريفيّون في أبنية الأسماء"[3]، وقال السمين الحلبي:" وهذا غير لازم للأعمش فإنّه رواها، وقد وُجد ذلك في لسان العرب قالوا: السُّلُطان بضمّ السين واللاّم"[4].

من خلال ما سبق من توجيهات ومن أقوال العلماء في هذا البناء نتوصل إلى أنّهم لم ينفوا وجوده مطلقا رغم خروجه عن قوانين الصرف إذا لم يكن من باب الإتّباع، وإنّما أشاروا إلى وجوده في الواقع الاستعمالي إلاّ أنّه قليل، وأنّه لم يأت إلاّ في الأسماء.

– **بناء** :(**فَعِّيل**): قرأ الحسن والأعمش قوله تعالى:((كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ **دُرِّيٌّ**))- النور: 35-، بفتح الدال: (**دَرِّيٌّ**) على بناء عزيز:(**فَعِّيل**) بفتح الفاء وتشديد العين دون همز[5].

يرى علماء الصّرف أنّ بناء (فُعِّيل) من بين أبنية الثلاثي المزيد بالتضعيف والياء، وأنّه لم يجئ إلاّ في الصفة، وهو قليل نحو: مُرِّيق (المصبوغ بالعصفر). قال سيبويه:" ويكون على (فُعِّيل) وهو قليل في الكلام، قالوا المرِّيق، حدّثنا أبو الخطّاب عن العرب.

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب ج:4، ص:259، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص:184، وابن عصفور، الممتع في التصريف ص:89، 90.
[2] – سيبويه، الكتاب ج:4، ص:260.
[3] – أبو حيان، البحر المحيط ج:5، ص:23.
[4] – أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د– ت)،ج:6، ص: 32.
[5] – عبد اللطيف الخطيب، ج:6، ص: 267.

وقالوا: كوكبٌ دُرّيء، وهو صفة"[1]، وقال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: فُعِّيل إلاّ حرفين: مُرِّيق، وهو أعجميّ في الأصل، وكوكب دُرِّيء، وقال الفراء إنّه منسوب إلى الدرّ"[2].

أجاز بعض العلماء في هذه القراءة فتح الدال على بناء (**فَعّيل**). قال أبو حيان:" وفي الأبنية حكى الأخفش: دَرِّيء، من درأته، وعليك بالسَّكِّينة والوقار عن أبي زيد"[3]، غير أنّ البعض الآخر خطّأ هذا البناء إذا كانت تنتهي بالهمز. قال ابن جنّي:"الغريب من هذا (دَرّيء) بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز، وذلك لأنّ فَعِّيلا بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه: السَّكّينة، بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد"[4]، وذهب العكبري إلى أن (**فَعّيل**) بفتح الفاء لا نظير له، لكن الذي قرأ بها يكون قد جنح إلى التخفيف، فقد فرّ من الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة وذلك لثقل التشديد والياء والهمز[5].

من خلال الأقوال السابقة يتبيّن أنّ العلماء متفقون حول بناء:(فُعّيل) مضموم الفاء مكسور العين مشدّدة على أنّه لا يجيء إلاّ قليلا في الصفة، ولم يذكروا فيه إلاّ بعض الكلمات وهي: مُرِّيق، ودُرِّيء، ومُرِّيخ، ولا يكون بفتح الفاء: (فَعِّيل) في هذه الكلمات وفي غيرها. غير أنّ الواقع الاستعمالي من خلال قراءة الأعمش والحسن أجازت بناء:(**فَعِّيل**) بفتح الفاء وتشديد العين دون همز في الأسماء وله نظائره في لسان العرب، كما أجازته القوانين الصوتية وهي الفرار من الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة .

– بناء:(فُعُول): قرأ الحسن والأعمش قوله تعالى:((وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا **رَكُوبُهُمْ** وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ)) – يس:72- ، بضم الراء:(**رُكُوبُهُمْ**)، على أنّه مصدر، على بناء:(**فُعُول**).

يرى علماء اللّغة جواز ضمّ الرّاء في هذه القراءة مصدرا على بناء: (**فُعُول**) في المتعدّي رغم اقتصاره على اللاّزم. قال ابن جنّي:" أمّا الرُّكُوب بضم الرّاء فمصدر. أجازها كلاّ من الفرّاء والزجّاج واعتبراها وجها"[6]، وقرأ الحسن قوله تعالى:((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً **نَصُوحًا**))- التحريم: 8- ، بضم النون:(**نُصُوحًا**)، على بناء:(**فُعُول**)، على أنّه مصدر وصف به كالجُلُوس، والصُّلُوح.

[1] – سيبويه، الكتاب ج:4، ص:268.
[2] – ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:3، 1399هـ، 1979م، ص: 252.
[3] – أبو حيان، البحر المحيط ج:6، ص:419.
[4] – ابن جني، المحتسب ج:2، ص:153.
[5] – ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:183.
[6] – ابن جني، المحتسب ج:2، ص:262.

أجاز علماء اللّغة والقراءات ضم النّون في هذه القراءة على أنّه مصدر من الثلاثي المتعدّي على بناء:(**فُعُول**). قال الفرّاء:" وكأنّ الّذين قالوا:(نُصُوحاً) أرادوا المصدر مثل: قُعُودا"[1]، وقال ابن خالويه:" والحجة لمن ضمّ: أنّه أراد: المصدر من قولهم: نَصَحَ نُصُوحا كما قالوا: صَلَحَ صُلُوحا"[2].

ذهب أكثر اللّغويين إلى أنّ مصادر المتعدّي من أيّ باب كان يجيء على (فَعْل) مطلقا إذا لم يُسمع، واللاّزم على (فُعُول). قال الرضي:" الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدّي (فَعْل)؛ من أيّ باب كان، نحو: قتَل قتْلا، وضرَب ضرْبا، وحمِد حمْدا مطلقا إذا لم يُسمع، وفَعَل اللاّزم على(فُعُول)، نحو: دخَل دُخُولا[3]، ولكن قد لا تلتزم بعض المصادر بهذه الأبنية وفق نوعية الأفعال من حيث اللّزوم والتّعدية، فسيبويه يذكر أنّ بناء:(فُعُول) قد يأتي من المتعدّي، كما يأتي(فَعْل) من اللازم [4].

نستنتج مما سبق أنّ الواقع الاستعمالي له أثر في وقوع المصدر على بناء: (فُعُول)، حيث يجوز قياسا عند قبائل نجد[5] إذا لم يُسمع في الفعل مفتوح الفاء والعين سواء أكان لازما أم متعدّيا.

– **بناء:(فُعْلى)**: قرأ الحسن قوله تعالى: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ **حُسْنًا**))- البقرة: 83- ، بألف مقصورة من غير تنوين:(**حُسْنَى**) على وزن: (**فُعْلى**)، على أنّها مصدر لا ينقاس.

وقف علماء اللّغة والقراءات من هذه القراءة مواقف متباينة، فمنهم من ضعّفها ومنهم من أجازها من غير قياس. أمّا **الفريق الأول** فيرى أنّ وجه الضّعف يعود إلى كون (**فُعْلى**) لا تكون إلاّ بالألف واللام:(الفُعْلى). قال الزجاج: "وأمّا حُسْنَى فكان لا ينبغي أن يقرأ به لأنّه من باب الأفعل والفعلى، نحو: الأحسن والحُسنى، والأفضل والفضلى، لا يستعمل إلاّ بالألف واللام"[6]، وقال النحاس:" وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلاّ بالألف واللاّم نحو: الفُضلى والكُبرى والحُسنى"[7].

وأمّا الفريق الثاني فقد أجازها على أنّها مصدر. قال الزمخشري: "حُسنى على المصدر كبُشرى"[8]، وأجازها ابن عطيّة بشرط:" أن يزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدرا كالعقبى، فذلك جائز وهو وجه القراءة بها"[9].

---

[1] – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:3، 140"هـ، 1983م،ج:3، ص:168.

[2] – ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص:349

[3] – الرضي، شرح الشافية ج:1، ص:156.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب ج:4، ص:9.

[5] – ينظر: الرضي، شرح الشافية ج:1، ص:157.

[6] – الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:164.

[7] – النحاس، إعراب القرآن ج:1، ص:241،

[8] – محمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تح: محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط:2، 1397هـ، 1977م، (د–ت)، ج:1، ص:78.

[9] – ابن عطية، المحرر الوجيز ج:1، ص:172، 173.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ مجيء(**فُعَلى**) مصدرا لا ينقاس، إنّما جاءت منه ألفاظ يسيرة، فلا يجوز أن يعتقد في (فُعَلى) التّي مذكّرها (أَفْعَل) أنّها تصير مصدرا إذا زال منها معنى التفضيل. وبالرجوع إلى القراءات الأربع الشاذة نجد أنّها حقّقت مثل هذا البناء الصّرفيّ من خلال قراءة الأعمش السابقة: (**حُسْنَى**) حيث أجازت وقوعها مصدرا على: (**فُعلى**) على غير قياس، شريطة نزْع التفضيل منها حسب مذهب بعض اللّغويّين، ودون شرط لوجود نظائرها كالبشرى والرجعى والنعمى والبؤسى حسب البعض الآخر.

بناء أَفْعيل: بفتح الهمزة بدلا من كسرها. قرأ الحسن البصري قوله تعالى: ((وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ **الإِنْجِيلَ**))- الحديد: 27، بفتح الهمزة(**الأَنْجيل**) على وزن (**أَفعيل**).

قال ابن جني:"هذا مثال لا نظير له؛ لأنه أَفْعِيل، وهو عندهم من نَجَلت الشيء: إذا استخرجته؛ لأنه يُستخرج حال الحرام من الحلال. فعلى هذا لا يجوز فتح الهمزة؛ لأنه لا نظير له. وغالب الظن وأحسنه به- أن يكون ما قرأه إلاّ عن سماع، فإن يكن كذلك فشاذ شذ، كما قال بعضهم في البِرطيل: البَرطيل، ونحو منهما ما حكاه أبو زيد من قولهم: السكينة بفتح السين، وتشديد الكاف. وربما ظن (الأنجيل) أعجميا فأجرى عليه بتحريف مثاله"[1]، وقال الزمخشري: "وقرأ الحسن الإنجيل بفتح الهمزة وهو دليل على العجمة، لأن أفعيل بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب"[2]، وقال ابن عطية في فتح الحسن للهمزة هنا:" وذلك لا يتجه في كلام العرب، لكن يحميه مكان الحسن في الفصاحة، وإنه لا يقرأ إلا بما روى، وأراه نحا به نحو الأسماء الأعجمية"[3]، ويرى العكبري في فتح الهمزة في قراءة الحسن أنها بعيدة عن العربية لأنه لا يوجد فيها وزن (أفعيل)، غير أنه مسموع لأنه قرأ به الحسن وهو من أفصح العرب، ويجوز أن تكون لغة[4].

والذي أميل إليه أن الواقع الاستعمالي يجيز مثل هذا البناء لأنه الكلمة الأعجمية ولما كان كذلك تلاعبت بها العرب كيفما شاءت. فمال فيها الحسن إلى اختيار الفتحة فرارا إلى التخفيف، خاصة وأن الألف صوت حلقي والأصوات الحلقية مستفلة، بالإضافة إلى كون الألف صوت يخرج بصعوبة، فهي تحتاج إلى جهد إضافي، فاختيار الفتح مناسب للتوازن بينه وبين الألف في النطق.

[1] – ينظر: ابن جني، المحتسب ج:2، ص:364.
[2] – الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج:1، ص:161.
[3] – االبن عطية، لمحرر الوجيز ج:1، ص:399.
[4] – ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:301، 302.

4. الأبنية النادرة في الأفعال:

1.4. أبنية الماضي: يعدّ حرف العين في الميزان الصرفي وما يقابلها في بنية الفعل الثلاثي من بين أهمّ الحروف كونها تحتل وسط الكلمة ومركزها، وأنّ التغيّرات الصرفية التي تلحق هذا النّوع من الأفعال ماضيها ومضارعها خاصة من حيث تنوّع الحركات لا يمسّ إلاّ هذا الحرف من الفعل، لذلك كانت محطّ اهتمام كثير من علماء اللّغة. قال ابن جنّي:" والعين أقوى من الفاء واللاّم، وذلك لأنّها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنّهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها"[1].

إنّ التغيّرات الحركية التي تمسّ عين الثلاثي المجرد تؤدّي إلى توليد كمّ هائل من الصيغ المتعددة؛ فالفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين:(فَعَل) في الماضي يتولّد عنه ثلاث صيغ في المضارع مفتوح العين:(يَفْعَل)، ومكسور العين:(يَفْعِل)، ومضموم العين:(يَفْعُل). والفعل الثلاثي المجرد مكسور العين: (فَعِل) في الماضي تتولد عنه صورتان في المضارع مفتوح العين: (يَفْعَل)، ومكسور العين: (يَفْعِل). والفعل الثلاثي المجرد مضموم العين في الماضي: (فَعُل) له صورة واحدة في المضارع: (يَفْعُل).

إنّ هذه الصور المتعدّدة لبناء ماضي الثلاثي المجرد وما يقابلها من المضارع تعتبر معيارية نقيس عليها كلّ الصّيغ المتشابهة ولا يمكن الخروج عليها؛ لكن قد تخرج بعض هذه الأوزان الصرفية على القياس لدواع لغوية اختلف علماء اللّغة في أوجه التفسير الممكنة لها؛ منها أنّها لغات، تداخلت فتركّبت، فسُمع الماضي من أهل لغة ما، وسُمع المضارع من أهل لغة أخرى فنشأت عنهما لغةٌ ثالثة مركبّة، فخلطوا عملا صالحا وآخر سيئا[2].

ومن الصيغ التي خالفت فيها حركة عين الماضي حركة عين المضارع في القراءات الأربع الشاذة نذكر منها ما يلي:

– بناء (فعِل– يفعُل): مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع، قرأ ابن محيصن والأعمش قوله تعالى: ((وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ **مُتُّمْ** لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ))– آل عمران: 157–، بكسر الميم:(**مِتُّمْ**)، على (**فَعِل– يَفْعُل**) وهي لغة أهل الحجاز[3].

لم يختلف علماء اللّغة والقراءات في جواز القراءة بالكسر في لفظ (**مِتّم**)، بل اختلفوا في فشوها في الاستعمال، وكلّ حاول إيجاد التفسيرات الممكنة لهذا الوجه القرائي، فهذا أبو علي الفارسي يرى الكسر شاذ في القياس لكنْ له نظيره في الاستعمال وإنْ كان قليلا [4]، في حين يرى الأزهري أنّ الكسر لغة فاشية. قال:" والقراءة بكسر الميم من (مِتّ) فاشية، وإن كان الضمّ أفشى"[5]،

---

[1] – ابن جني، الخصائص ج:2، ص:155.

[2] – ينظر: أحمد علم الدين الجندي، اللّهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983م، ج:2، ص ص:558، 559.

[3] – عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات ، ج:1، ص:606.

[4] – ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط:1، 1404هـ، 1984م، ج:3، ص:93.

[5] – أبو منصور محمد الأزهري، معاني القراءات، تح:عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، جامعة الأزهر، القاهرة، ط:1، 1412هـ، 1991م، ج:1، ص:278.

وقال القيسي:" وحجة من كسر الميم أنّه حمله على لغة أتت فيه على (فعِل يفعِل) وذلك قليل في القياس، أتى في المعتل كما أتى في السالم، نحو: فضِل يفضُل، وهو قليل أيضا في السالم، فلمّا كان الماضي على (فعِل) كسر أوله في الإخبار، لتدل الكسرة على أنّ العين من الفعل أصلها الكسر، كما كسروا في:(كِلت) لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فـ: مِتُّ بالكسر كثير الاستعمال، شاذ في القياس"[1].

وقرأ الأعمش قوله تعالى:((وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا **قَنَطُوا**))- الشورى: 28-، بكسر النون:(**قَنِطُوا**) على (**فَعِلوا**)، الذي مضارعه (**يَقْنُط**) على (**يفعُل**) وهي لغة [2].

جاء هذا البناء في الصحيح والمعتل، واختلف علماء اللّغة في عددِه. فقد جعله سيبويه اثنين، " وذلك فضِل تفضُل، ومِتّ تمُوت"[3]. أمّا ابن خالويه فعدّه خمسة أحرف، حين قال: "ليس في كلام العرب: (فعِل يفعُل) إلاّ خمسة أحرف: دِمْتُ أدُوم، ومِتُّ أَمُوت، وفَضِل يَفْضُل، ونعِم ينعُم، وقَنِطَ يَقْنُطُ"[4]، في حين عدّها ابن القطاع الصقلّي ستة أفعال، وقسّمها إلى قسمين؛ قسم خاص بالصحيح وآخر بالمعتل حيث قال:" وليس في كلام العرب فَعِلَ يَفْعُل بكسر الماضي وضم المضارع إلاّ ستّةَ أفعال وهي: حَضِر يَحْضُر، ونعِم ينعُم وفضِلَ يفْضُل...وقنِط يقْنُط...وقد جاء من المعتلّ على (فعِل يفعُل) مِتّ تمُوت ودِمت تدُوم وحِدت تحُود وكِدت تكُود، وهذه كلّها شواذ"[5].

مهما اختلف علماء اللّغة في عدد هذا البناء المخالف للقياس فإن الواقع الاستعمالي يجيزه في نوعين، أحدهما: في المعتل من خلال قراءة ابن محيصن والأعمش:(**مِتُّمْ**)، حيث أجازت على لغة مَنْ يكسر الميم وهم أهل الحجاز، والأصل فيه الضم للدلالة على أن الحرف المحذوف كان واوي الأصل. والآخر: في الصحيح من خلال قراءة الأعمش: (**قَنِطُوا**)، حيث أجازت كسر النون على لغةِ منْ يكسرون عين الماضي في هذا الفعل نفسه، وهو مسموع عن العرب، وله نظائره.

– بناء المضعف (فعِل– يفعَل): مكسور العين في الماضي مفتوح العين في المضارع. قرأ ابن محيصن لقوله تعالى: ((وَقَالُوا أَئِذَا **ضَلَلْنَا** فِي الأَرْضِ))- السجدة: 10- ، بكسر اللام الأولى، والمضارع بفتحها:(**ضَلِلْنَا، يضَلّ**) على لغة أهل العالية[6].

---

[1] – مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ، 1974م، ج:1، ص:362.

[2]– عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج:8، ص: 329

[3] – سيبويه، الكتاب ج:4، ص:40.

[4] – ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص:95.

[5] – ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص:329، 330.

[6]– عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج:7، ص: 224.

أجاز علماء اللّغة والقراءات كسر عين ماضي المضعّف في: (**ضلِل**)، وفتح عين مضارعه: (**يضَلّ**) على لغة من لغات العرب، قال الجوهري: وقد ضَلَلْتُ أضِلُّ...فهذه لغة نجد، وهي الفصيحة. وأهل العالية يقولون: (ضَلِلْتُ) بكسر اللام، أضَلُّ. وهو ضالّ، وهي الضلالة والتلالة. وأضَلَّه، أي: أضاعه وأهلكه"[1]، وقال العكبري:" يُقرأ بضاد معجمة وكسر اللام، وهي لغة"[2].

يجيء المضعّف في اللغة العربية على عدّة أوجه كالصحيح: أولا: إذا كان ماضيه على:(فَعَلَ) مفتوح العين، تكون عين مضارعه مكسورة: (يَفْعِل)، نحو: ضَلّ يضِلّ، أو مضمومة: (يفعُل)، نحو: شدَّ يشُدّ. ويكون الاختيار بين هاتين الصيغتين على أساس التعدّي واللّزوم، على رأي بعض اللّغويين، فهذا ابن جنّي يرى في عين المضعّفّ الضم إذا كان متعدّيا، والكسر إذا كان لازما[3]، وهذا الرأي لا يخص ابن جنّي وحده بل رأي ابن عصفور أيضا حيث قال:" وإن كان مضعّفا فلا يخلو أن يكون متعدّيا أو غيرَ متعدّ. فإن كان غير متعدّ فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يفعِل) بكسر العين، نحو: فرَّ يفِرّ وشذّ الشيء يشِذّ. وإن كان متعدّيا فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يفعُل) بضم العين، نحو: ردّه يرُدُّه وشدَّه يشُدُّه"[4]. ثانيا: إذا كان ماضيه على:(فعِل) مكسور العين، تكون عين مضارعه مفتوحة: (يفعَل)، نحو: ودَّ يوَدّ.

على الرغم مما ذهب إليه علماء اللّغة في هذه الصيغ من أقوال وتعليلات مختلفة، فإنّ العلماء أنفسهم يذهبون إلى أنّ هناك لغاتٍ عربيةً قد شذّت عن هذه المقاييس الصرفية، منها الفعل: (ضَلَل) مفتوح العين في الماضي مكسور في المضارع (يضِلّ). فقد جاء شذوذا، بكسر عينه في الماضي: (**ضلِل**)، وفتحها في المضارع: (**يضَلّ**)، وهو مثل كقولهم: ضَنِنْتَ تضَنُّ، وعَضِضْتَ تَعَضُّ، وشَحِحْتَ تَشَحُّ[5]، وإذا تتبّعنا القراءات الأربع الشاذة من خلال قراءة: ابن محيصن السابقة: (**ضَلِلْنَا يضَلّ**)، لوجدنا أنّها أجازت خلافا للقاعدة في الفعل المضعّف:(ضلَل يضِلّ) كسر عين ماضيه، والأصل ضبطها بالفتح، وفتح عين مضارعه، والأصل ضبطها بالكسر على لغة من لغات العرب وهم: أهل العالية وتميم وأهل الحجاز.

2.4. أبنية المضارع:

– بناء (يَفعَل– فعَل): بفتح عين المضارع لفعل ماض مفتوحة عينه. قرأ الحسن وابن محيصن قوله تعالى: ((وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا **وَيُهْلِكَ** الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ))– البقرة: 205– ، بفتح الياء واللام:(**وَيَهْلَكَ**).

---

[1] – عبد الله بن محمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان ،ط:1، 1427 هـ، 2006م، ج:17، ص:16.

[2] – العكبري، إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:295.

[3] – ابن جني، الخصائص ج:1، ص:379.

[4] – ابن عصفور، الممتع في التصريف ص:120.

[5] – ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تح: رجب عثمان محمد، و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1418هـ، 1998م، ص:165، و السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية ج:2، ص:40.

ذهب علماء اللّغة في هذه القراءة مذاهب مختلفة؛ فمنهم من وصفها بالغلط، ومنهم وصفها بالشذوذ، ومنهم من عدّها لغة ضعيفة ومجهولة. لكن نجد ابن جنّي يدفع عنها هذه الصفات ويعلّل لها قائلا:"لعمري إنّ ذلك ترك لما عليه اللّغة، ولكن قد جاء له نظير، أعني قولنا: هَلَكَ يَهْلَكُ، فَعَلَ يَفْعَل، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا: أَبَى يَأْبَى. وحكى غيره قَنَط يقْنَط، وسلاَ يَسْلَى، وجبَا الماء يَجْبَاه، وركَن يَرْكَن، وقَلاَ يقْلَى، وغَسَا اللّيل يَغْسَى"[1]، وأقرّ ابن خالويه بوجود صيغ من هذا البناء ، وجعلها عشرة أحرف، حين قال:" وليس في كلام العرب: فعَل يَفْعَل ممّا ليس فيه حرف الحلق عينا ولا لاما إلاّ عشرة أحرف: أبَى يأبَى، و قَلَى يَقْلَى، وسَلَى يَسْلى، وخظَا يخظَى؛ إذا سمن، من قولهم: لحمُه خظًا بظًا كظًا، وغضَضْت تغَضّ، وبَضَضت تبَضُّ، وقنَط يقنَط، وغسَى الّيل يغسَى؛ إذا أظلم، وركَن يركَن"[2].

نلاحظ مما سبق أنّ من بين الصيغ التي خرجت على القياس، واتّخذت منحى شذّ عنه المضارع، مفتوح العين:(**يَفْعَل**) الذي ماضيه مفتوح العين:(**فعَل**). ذلك لأنّ هذا البناء يخص الصيغ التي تكون لامها أو عينها حرفا من حروف الحلق فقط، و(**هلك**) تخلو عينه أو لامه منها. قال ابن عصفور:"فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون. فإن كان كذلك فإنّ مضارعه أبدا على (يفْعَل) بفتح العين"[3]، وقد خصّوا حروف الحلق دون غيرها لأنّها مستفلة والكسرة مرتفعة من الطرف الآخِر، فاجتمع مستفل شاق مع مرتفع متأخر ممّا قوّى الثقل، فمالوا إلى الحركة الأخف وهي الفتحة؛ ذلك لأنّ الفتحة من الألف والألف من الحلق. لكن أقول: إن الواقع الاستعمالي يجيز من خلال قراءة الحسن وابن محيصن (**يَهْلَكَ**) مثل هذا البناء ويقبله وليس عينها ولا لامها حرفا حلقيا.

– **بناء: (يَفْعِل– فعَل)** مكسور العين في المضارع لماض مفتوحة عينه. قرأ الأعمش قوله تعالى: ((وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ **يَحْشُرُهُمْ** إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ))– الحجر: 25– ، (**يَحْشِرُهُمْ**) بكسر الشين[4]، وهي على لغة جيّدة.

أجاز علماء اللّغة والقراءات كسر الشين في هذا الفعل، والكسر قويّ في القياس قليل في الاستعمال. قال ابن جنّي:"هذا وإن كان قليلا في الاستعمال فإنّه قويّ في القياس؛ وذلك أنّ يَفْعِل في المتعدّي أقيس من يَفْعُلُ، فضَرَب يَضْرِب إذا أقيس من قتَلَ يَقْتُلُ؛ وذلك أنّ يَفْعُلُ إنّما بابها الأقيس أنْ تأتيَ في مضارع فَعُل، كظرُف يظْرُف، وكرُم يكرُم، ثم نقلت على مضارع فعَل،يقتُلُ ويدخُلُ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثُلها، من حيث كان ذلك دليلا على

[1] – ابن جني، المحتسب ج:1، ص:210.
[2] – ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص:28، 29.
[3] – ابن عصفور، الممتع في التصريف ص:121.
[4] – عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج:4، ص: 547.

اختلاف أزمنتها، فكلّما خالف الماضي المضارع كان أقيس"[1]، وقال أبو حيان:"وهذا ليس كما ذكر، بل فَعَلَ المتعدّي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام فإنّه جاء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ كثيرا، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع، وإلاّ فالخيار حتّى إنّ بعض أصحابنا خيّر فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا"[2].

نستنتج أنّ علماء اللّغة اختلفوا في تحديد حركة عين مضارع (**يفْعُلُ**)، الذي ماضيه (**فعَل**) مفتوح العين في الماضي وانقسموا إلى قولين:

أمّا القول الأوّل فيرى أنّ اللّغة الجيّدة، في المتعدّي في هذا الباب كسر عينه في المضارع، وهي الأَوْلى، والأقيس، أمّا مضموم العين فبابه (فعُل يفعُل) اللاّزم. قال ابن جنّي:" وأنا أرى أنّ (يفعُل) فيما ماضيه (فعَل) في غير المتعدّي أقيس من (يفْعِل) ...وذلك أن (يفعُل) إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى"[3].

وأمّا القول الثّاني فيرى أنّ لك الخيار على الاستحسان والاستخفاف بين استعمال الضم و الكسر إذا اتّفقا في الدلالة، ولم تكن عينه ولا لامه حرفي لين ولا حرفي حلق. قال ابن درستويه:"كلّ ما كان ماضيه على فعَلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق فإنّه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها؛ كضرب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف"[4]، وقد أكّد ابن عصفور على هذه القاعدة بقوله:"وإن لم يكن كذلك فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يفعِل ويفعُل) بكسر العين وضمّها...وهما جائزان، سُمعا للكلمة أو لم يُسمع إلاّ أحدهما"[5]، غير أنّ ابن خالويه يجيز الخيار دون شرط من خلال ما نصّ عليه إلاّ أن يمنع السماع ذلك:"كلّ فعل انفتحت عين ماضيه جاز لك كسرها وضمّها في المضارع قياسا إلاّ أن يمنع السماع ذلك"[6].

إنّ النصوص السابقة تشير إلى أنّ ضم عين الفعل وكسرها في المضارع إذا كان الماضي مفتوح العين لغتان فاشيتان مشهورتان إمّا قياسا وإمّا سماعا، وهذا الّذي حقّقته القراءات الأربع الشاذة حيث أجازت من خلال قراءة الأعمش:(**يَحْشِرهم**)، كسر السين فيه على القياس حسب ما ذهب إليه الفريق الأول، أو على الخيار والاستحسان بشرط أو دون شرط حسب مذهب الفريق الثاني.

---

[1] – ابن جني، المحتسب ج:2، ص:162.
[2] – أبو حيان، البحر المحيط ج:6، ص:447.
[3] – ابن جني، الخصائص ج:1، ص:379.
[4] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية ج:1، ص:207.
[5] – ابن عصفور، الممتع في التصريف ص:121.
[6] – ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص:162.

– **بناء (فِعل)** بكسر فاء الفعل المضعّف الصحيح المبني للمجهول. قرأ الحسن والأعمش قوله تعالى: ((قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا **رُدَّتْ** إِلَيْنَا))- يوسف:65- ، بكسر الراء: (**رِدَّتْ**)[1] لأن الواقع الاستعمالي يجيزه على لغة من لغات العرب.

أجاز علماء اللغة والقراءات كسر فاء الفعل المضعف المبني للمجهول لاستعماله من قبل بني ضبّة. قال الزجاج: " من قرأ: (رِدّت) بكسر الراء، جعلها منقولة من الدال، كما فعل في: (قِيل، وبِيع)؛ لتدل على أنّ أصل الدال الكسرة"[2]، وقال النحاس في كسر الراء:"لأنّ الأصل فيه رُدِدْت فلما أدغم قلب حركة الدال على الراء كما يُقال: (بِيع) في المعتل، وقد حكى قطرب في ضُرْب زيد (ضِرْب)"[3].

وذهب ابن جني إلى أنّ المضعّف يأتي بثلاث لغات؛ فاشية وهي الضمة، وأخرى تليها وهي الإشمام، وقليلة وهي الكسر. ثمّ ذكر أنّ كسر المضعّف لغة لبني ضبّة، واستدل لهذه الظاهرة ببيت لذي الرمة، فقال:

" دَنا البيْنُ مِنّي **فَرِدَّتْ** جِمالُها وهَاجَ الهوى تَقْوِيضها واحتِمالُها

وهذه لغة لبني ضبّة، وبعضهم يقول في الصحيح بكسر أوّله: قد ضِرْب زيد، وقِتْل عمرو، وينقل كسرة العين على الفاء"[4].

يرى علماء النّحو أنّ الفعل المبني للمجهول يُدل عليه بصيغ خاصة رُوعيت فيها نوع الفعل من حيث الزمن، وحاله من حيث التجرد والزيادة، ومن حيث صحة عينه واعتلالها. كما رأوا أنّ له طريقةً خاصة في البناء، تختلف عن طريقة بنائه للمعلوم؛ حيث يُبنى الماضي الصحيح العين للمجهول وجوبا بضم أوّله وكسر ما قبل آخره نحو قولك: شُرِب. أمّا الأجوف ففيه ثلاث لغات؛ الكسر الخالص وهو الأفشى، نحو: (قِيل)، ويليه الإشمام، نحو:(قُيِل)، ثم الضمة الخالصة، نحو:(قُول)، وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألاّ يوقع في لبس.

وأمّا المضعّف المبني للمجهول ففيه ثلاث لغات، لغة فاشية وهي الضمة الخالصة، وهذا حسب قواعد بناء الفعل للمجهول، ووصفها سيبويه[5] بالجودة والكثرة، ونظرا لفصاحة الضم في هذه المسألة رأى بعض اللّغويين أنّ رأى الجمهور وجوب التزامه[6]، لكن الصحيح وجود لغة تالية وهي الإشمام، ولغة قليلة وهي الكسر الخالص، وقد جاز استعمالهما على لغة بني ضبّة، وبعض تميم، ومن جاورهم يقولون: (رِدّ الرجل).

[1] – عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج:4، ص: 299.
[2] – الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:118.
[3] – النحاس، إعراب القرآن ج:2، ص:332.
[4] – ينظر: ابن جني، المحتسب ج:2، ص:17.
[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب ج:4، ص:423.
[6] – ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، ص:1344.

نتوصل إلى أنّ القراءات الأربع الشاذّة من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (**رِدَّتْ**) بكسر الرّاء أجازت الكسر الخالص في الفعل المضعّف، وهو مسلك صرفي جوّزه الكوفيون وهو لغة صحيحة. ولعلّ السبب في الكسر يعود إلى نقل حركة العين إلى الفاء، إذ الأصل رُدِد، فحذفت حركة الفاء التي هي الضمة، ونُقلت حركة العين إلى الفاء؛ للدلالة على أنّ أصل العين كانت مكسورة قبل النقل، وأُجري المضعّف هنا مُجرى الأجوف في نقل حركة العين؛ لموافقته إيّاه في سكون العين، وهي مطّردة في مثل هذه الصور من الأفعال في لغة من لغات العرب.

5. خاتمة:

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- تعدّ القراءات الأربع الشاذة الزائدة على العشر من القراءات المقبولة في أوجهها اللّغوية.
- تمثل هذه الأبنية الصرفية التي ترددت في قراءة بعض ألفاظ القرآن الكريم جزءً من ثقافتها وعنوانا لبيئتها اللّغوية.
- إن الأبنية الصرفية الواردة في القراءات الأربع الشاذة والتي وصفها محققو القراءات بالنادرة والشاذة والمتروكة والمرذولة والمجهولة مقبولة من حيث مادتها وهيئتها لأنّها تجيزها قوانين اللّغة العربية في بعضها، ويفرضها الواقع الاستعمالي في البعض الآخر .

لقد تنوّعت الأبنية الصرفية النادرة في القراءات الأربع الشاذة بين الأسماء والصفات والمصادر والأفعال.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
1- أحمد علم الدين الجندي، اللّهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983م.
2- أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د- ت).
3- أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1804هـ، 1988م.
4- أبو البقاء العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تح:محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1417هـ، 1996م.
5- أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تح: الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م.
6- أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:5، 1430هـ، 2009م.
7- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان(د- ت).
8- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط:3، 1409هـ، 1988م.
9- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:2، 2003م.
10- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط:3(د-ت).
11- أبو الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 1996م.
12- الحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:3، 1399هـ، 1979م.

13- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، تح: أحمد عادل عبد الوجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1413هـ، 1993م.

14- أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تح: رجب عثمان محمد، و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1418هـ، 1998م.

15- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م.

16- أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:3، 140"هـ، 1983م.

17- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ، 1994م.

18- أبو عبد الله بن خالويه بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط:2، 1399هـ، 1979م.

19- أبو عبد الله بن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عالم الكتب، بيروت، لبنان (د-ت).

20- أبو علي الفارسي، لحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط:1، 1404هـ، 1984م.

21- عبد الله بن محمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان ،ط:1، 1427 هـ، 2006م.

22- ابن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر(د-ت).

23- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د- ت).

24- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1419هـ، 1998م.

25- أبو القاسم علي بن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح:أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.

26- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتزيع، دمشق، سوريا، ط:1، 1422هـ، 2002م.

27- محمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تح: محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط:2، 1397هـ، 1977م، (د-ت).

28- محمد الزمخشري، المفصل في علوم العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2006م.

29- أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية،بيروت، ط:1، 1422هـ، 2001م.

30- أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، مصر، 1373هـ، 1954م.

31- أبو منصور محمد الأزهري، معاني القراءات، تح:عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، جامعة الأزهر، القاهرة، ط:1، 1412هـ، 1991م.

32- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ، 1974م.